

## Yahya b. Hamza'nın, Zecacının (Cumel) İsimli Kitabına Karşı İtirazlarının Toplaması ve Çalışması

اِغْتِرَاضَاتُ يَحْيَى بْنِ حَمَزَةَ الْعَلَوِيِّ عَلَى الرَّجَاجِيِّ فِي كِتَابِهِ الْجُمَلِ

جَمْعًا وَدِرَاسَةً

Hüseyin YUSUF <sup>a</sup>

**Öz:** Bu araştırma; Yahya bin hamza el-alevi'nin (el-minhac fi şerhi cumel ez-zecaci) kitabında, Zecacının (cumel) isimli kitabına karşı yaptığı itirazları ele alır. Bu araştırmayı hazırlarken tüm itirazları bir araya getirmeye çalıştım. İtirazlar çerçevesinde, her bir itirazı değerlendirirken, Zecaci'nin delillerini kullandım. Daha sonra bu metodu ele alarak, Alevi'nin (cumel) kitabında zikrettiği delillere beni sürüklediğine şahit oldum. Kapanışı ise bu itirazları kuvvetlendiren ve kalbimin mutmain olduğu her itirazı yazmakla yaptım. Allame Yahya bin Hamza'nın üzerinde durduğu itirazlar ve eleştiriler, Zecaci'nin (cumel) isimli kitabında bulunan, isimlendirme, bablandırma, düzenleme, irablandırma, örneklendirme ve özelleştirme konularına karşıydı. Allavi yapmış olduğu itirazların çoğunda haklıydı ve Zecaci'nin bazı yerlerde haksız olduğunu ispat eder nitelikteydi. Son olarak, sağlam kaynaklarla pekiştirerek hasil olduğum bazı neticeleri yazdım.

**Anahtar Kelimeler:** İtirazlar- Hamza- El-Alevi- Cümel- Ez-Zecaci- Çalışma

<sup>a</sup> İstanbul 29 Mayıs Üniversitesi Temel İslam Bilimleri Bölümü

## The objections of Yahya bin Hamza Al-Alawi on Al-Zajjaji in his book (The Sentences), a gathering and study

**Abstract:** This research deals with the objections of Yahya bin Hamza Al-Alawi in his book (Curriculum in explaining Al-Zajjaji Sentences) to Al-Zajjaji in his book (the Sentences). In this research, I have collected these objections, where I began each objection by Al-Rajaji's text which talking about objection. Then, I add a brief introduction guides me to the objection text mentioned by al-Alawi in his commentary on the sentences. After that, I accompanied every objection with the my durable preference. These objections, which indicated by the scholar Yahya bin Hamza Al-Alawi, focuses on the text of Al-Rajaji's sentences in terms of his labels, chapters, arrangements, analyses, corroborating reports, examples, and allocations and his words. Al-Alawi was right in many of the objections, and biased in some of them. Eventually, I sealed my search with some of the findings of, then with documented research sources' index.

**Keywords:** Objections - Hamza - Al-Alawi - The Sentences - Al-Zajjaji – study

# Yahya b. Hamza'nın, Zecacının (Cumel) İsimli Kitabına Karşı İtirazlarının Toplaması ve Çalışması

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، الذي خُتِمَت بنبوته العامة النبوة، ونسخت بشريعته التامة الكتب المثلثة، المخصوص بعلو المكاة، وعموم الديانة، وعلى آله وصحابه الغر الميامين، وعلى من سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين، وبعد...

فيوم أن كنت باحثًا في مرحلة العالمية "الدكتوراه" وقع بصري على شرحين قيمين من شروح جمل الزجاجي، وهما: المنهاج في شرح جمل الزجاجي، وشرح الجمل لأبي عبد الله بن الفخار، وقد وازنت بين الشرحين موازنة عامة، تطرقت فيها إلى قضاياهما قاطبة، ولم أذر شيئًا ذا بال إلا ووقفت عنده، وأنعمت فيه النظر، مبيّنًا مذاهب النحاة ومشاربهم، ومما شدي ولفت انتباهي قدرة الشارحين على ردّ ما لا يتفق وآراءهم النحوية، فأردت أن أقف عند هذه الاعتراضات، وأفردها بدراسة خاصة، مبيّنًا مدى صوابها وفقّ المعايير النحوية، ومعربًا عمّا هو مقبول منها، وما هو غير ذلك، والله أسأل العون والسداد والتوفيق وحسن الرأي والهداية والصواب، وأعوذ بجلاله من لفظ يَجْمَعُ، ورأي إلى الخصام يَجْنَحُ.

تمهيد

بادئ ذي بدء أودّ أن أشير إلى أن الاعتراضات التي وقف عندها العلامة يحيى بن حمزة العلوي كانت تدور حول نصّ جمل الزجاجي من حيث تسمياته، وإطلاقاته، وأبوابه، وترتيباتها، وإعراباته، وشواهد، وتمثيلاته، وتخصيصاته، وألفاظه، وإليك هذه الاعتراضات مسبوقة بنصّ العلامة الزجاجي يتلوه اعتراض العلوي، ومن ثم أذيل الاعتراض بما أراه وأميل إليه مشفوعًا بالدليل، وقد وقفت في شرح الجمل للعلوي على أربعين اعتراضًا، منها ما كان محققًا في الاعتراض عليه، ومنها ما لا أراه كذلك.

1. الاعتراض على قول الزّجّاجيّ في حد الفعل: "ما دَلَّ على حَدَثٍ، وَرَمَانٍ مَأْضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ". (1)

بعد أن ذكر العلوي تعريفات متعددة للفعل من جملتها تعريف الزجاجي قال معترضًا عليها كلّها بما فيها تعريف الزجاجي: "وهذه التعريفات التي ذكرها النحاة ضعيفة كلّها، ووجه ضعفها هو أنّهم اكتفوا بذكر الخصائص من غير إيراد التعريفات الموصلة إلى فهم حقائق الأفعال، فلأجل هذا كانت ركيكة". (2) والحقيقة أنّ تعريف الزجاجي مجمل، ولا ينص على زمن الحال، فهو غير جامع، وظاهره يوهّم أنّ الزجاجي من منكري زمن الحال، إلا أنّ هذا الوهم يتلاشي بنصّ الزجاجي على زمن الحال في باب الأفعال (3). وهذا الاعتراض نص عليه البطلاني في إصلاح الخلل (4).

(1) الجمل ص1.

(2) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج3 ص93.

(3) الجمل ص7.

(4) إصلاح الخلل ص66.

2. الاعتراض على قول الزجاجي في حد النكرة: "كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ، وَلَا يُخَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ". (5)

اعتراض العلوي على تعريف الرَّجَاجِي الألف للنكرة، ورأى أن ثمة تعريفاً خيراً من هذا التعريف، فقال في الاسم النكرة: "ومعناه: ما دل على شيء لا بعينه، وهذا التعريف خير مما ذكره أبو القاسم... لأمرين: أمّا أولاً: فلأنَّ النكرة مناقضة للمعرفة، فيجب أن يكون حدّها على عكس المعرفة، فإذا كانت النكرة دالة على شيء بعينه، فالنكرة على عكس ذلك، وأمّا ثانياً: فلأنَّ هذا ينتقض باسم الجنس في مثل قولك: الإنسان، والرجل، فإنَّه اسم شائع في جنسه، وليس نكرة، ففسد ما قاله الزجاجي". (6)

3. الاعتراض على قول أبي القاسم في حروف العطف: "وَأَمَّ لِلاِسْتِفْهَامِ". (7)

ويدور هذا الاعتراض حول ما ذهب إليه أبو القاسم الرَّجَاجِي من كون حرف العطف "أم" دالاً على الاستفهام، فقال العلوي في الاعتراض على ذلك: "وهذا فاسد، فإنَّ "أم" لا تكون موضوعة للدلالة على الاستفهام بحال، وإنما هي حرف من حروف العطف، وسبب الوهم في كونها دالة على الاستفهام هو أنَّها لما كانت تقع كثيراً مع الهمزة، توهموا من هذا أنَّها للاستفهام، والحقيقة خلاف ذلك". (8) ولا أرى أنَّ "أم" تدل على الاستفهام بأصل وضعها، وإنما أشربت هذا المعنى بسبب دخول همزة الاستفهام عليها كثيراً كما ذهب إلى ذلك العلوي.

4. الاعتراض على اعتذار أبي القاسم في قوله: "وإنما قلنا: "البعض والكل" مجازاً على استعمال الجماعة مسامحة له، وهو في الحقيقة غير جائز، وأجود من هذه العبارة "بدل الشيء من الشيء وهو بعضه". (9)

اعتذر أبو القاسم الرَّجَاجِي إلى قارئيه كتابه لاستخدامه جملة "بدل البعض من الكل"، ويحتمل اعتذاره أن يحمل على أحد أمرين: الأول: لأنَّه أدخل الألف واللام على "كل وبعض" وقد سبق أن أشرت إلى خلاف العلماء في هذه المسألة من حيث جواز دخول الألف واللام على كلمتي "كل وبعض" وعدمه. (10) والثاني: أن يكون اعتذاره من أجل أنَّ بدل البعض من الكل قد يكون غلطاً، وقد يكون غير غلط، فإطلاق العبارة لا يفصل بدل الشيء من الشيء وهو بعضه عن بدل الغلط، بخلاف العبارة الثانية، وقد حكم العلوي بفساد اعتذاره على الاحتمالين، فقال: "ولاحاجة به إلى الاعتذار عن ذلك، فإنَّ هذه العبارة هي الجارية على السنة العلماء من أئمة العربية،

(5) الجمل ص 16.

(6) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج 1 ص 219.

(7) الجمل ص 17.

(8) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج 1 ص 234.

(9) الجمل ص 24، وما بعدها.

(10) ينظر: شرح جمل الزجاجي بين يحيى بن حمزة العلوي وابن الفخار دراسة موازنة ص 196، إعداد: حسين يوسف اليوسف، إشراف: أ. د صبحي عبد الحميد، سنة المناقشة: 2013م.

## Yahya b. Hamza'nın, Zecacının (Cumel) İsimli Kitabına Karşı İtirazlarının Toplaması ve Çalışması

كالزمخشري(11)، وغيره من أهل الصناعة، وهي عبارة صحيحة لا غبار في وجهها ولا عثار في مشيها".(12) ليس محققاً العلوي في اعتراضه هذا؛ لأننا لو سلمنا صحة اعتراضه على اعتذاره عن احتمال الوجه الأول، وهو دخول الألف واللام على كلمتي "كل، وبعض"، فلن نسلم له صحة اعتراضه على اعتذاره عن الاحتمال الثاني؛ لأن قولته: "بدل الشيء من الشيء وهو بعضه" أحوط في البيان وأوضح في المعنى(13)، وجزياً استخدام العبارة التي اعتذر عن استخدامها أبو القاسم على السنة النحاة ليس دليلاً على صوابها كما ادعى العلوي.

5. الاعتراض على إطلاق أبي القاسم في قوله: "وأما الظروف من المكان، فنحو: "عندك، وخلقت"، وما أشبه ذلك منصوبة كلها، فإن نقلته من موضعه هذا، كان كسائر الأسماء".(14)

لم تلق عبارة أبي القاسم السابقة قبولاً لدي العلوي، لأن فيها إطلاقاً يفهم منه أن جميع ظروف الأمكنة يجوز نقلها عن الظرفية إلى غيرها، فقال: "فهذا الإطلاق غير سديد؛ لأننا قد قرنا أن في ظروف المكان ما لا يجوز نقله عن الظرفية، نحو قولك: "عند ولدي"، وهذا من جملة إطلاقاته التي لا تُحمد".(15) والعلوي في اعتراضه هذا مصيب؛ لأن عبارة أبي القاسم توهم أن جميع ظروف الأمكنة يمكن إجراء أحكام سائر الأسماء عليها، وهذا إطلاق تنقصه الدقة، فكان ينبغي له أن يقيد.

6- الاعتراض على تسمية أبي القاسم لـ"كان وأخواتها" حروفاً في قوله: "باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر".(16)

لم يرتض العلوي تسمية أبي القاسم لـ"كان وأخواتها" حروفاً؛ لأنه لا شبهة في فعليتها، فقال: "اعلم أن ما ذكره الزجاجي في تسمية هذه الأفعال حروفاً، اصطلاح غريب لا محالة؛ لأن هذه الأمور التي ذكرها لا شبهة في فعليتها".(17) ولا أرى بأساً في تسمية أبي القاسم لهذه الأفعال حروفاً؛ لأنه لا يقصد أنها حروف دلت على معنى في غيرها، وإنما هذا-والله أعلم- من قبيل المجاز، فقد أطلق الحرف، وأراد الكلمة، وسيبويه(18) قد سئى الأسماء، والأفعال حروفاً.

7. الاعتراض على إطلاق أبي القاسم في قوله: "فأما إن" المكسورة، فحرف لا يُحكّم على موضعه بشيء من الإعراب".(19)

ويدور هذا الاعتراض حول ما ذهب إليه أبو القاسم من إطلاق عدم كون "إن" المكسورة لها

(11) المفصل ص157.

(12) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1 ص253، وما بعدها.

(13) إصلاح الخلل ص129.

(14) الجمل ص34.

(15) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1 ص283.

(16) الجمل ص41.

(17) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1 ص307.

(18) الكتاب ج1 ص84، وص101، وج3 ص229، وج4 ص158، وص346.

(19) الجمل ص59.

محل من الإعراب، فقال حول إطلاقه السابق: "و هذا ليس على إطلاقه، فإنه ربما حكم على موضعها بالإعراب إذا كانت في موضع الحال، كقولك: "جاء زيد وإنه يضحك". (20) وما ذهب إليه العلوي متين؛ لأن ما ذهب إليه أبو القاسم ليس على إطلاقه وتنقصه الدقة.

8. الاعتراض على أبي القاسم لإفراده باباً خاصاً ل"حتى". (21)

اعتراض العلوي على أبي القاسم؛ لأنه أفرد باباً خاصاً ل"حتى"، ورأى أنه كان ينبغي له أن يذكر كل معنى من معانيها في بابه، فقال: "اعلم أنه كان لا حاجة به إلى ذكر باب على انفراده ل"حتى"، وكان ينبغي ذكر كل معنى من معانيها في بابه، وإلا لزم أن يجعل لكل حرف باباً على حiale". (22)، وما ذهب إليه العلوي جدير بالقبول؛ لأنه لا داعي إلى إفراده باب لها على حدة، وكان ينبغي أن يذكر الجارة مع حروف الجر، و العاطفة مع حروف العطف، والتي ينصب المضارع بعدها بأن مضمرة مع حروف النصب.

9. الاعتراض على قول الزجاجي في باب ما لم يُسَمَّ فاعله: "نصبته لأنه خبر ما لم يُسَمَّ فاعله". (23)

قال الزجاجي عبارته السابقة في سياق حديثه عما ينوب عن الفاعل إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين، فإنه يبقى عند نيابة المفعول متعدياً إلى واحد، وفي تلك العبارة قال العلوي: "فأما قول أبي القاسم... فهذه عبارة غريبة، واصطلاح وحشي لم يعهد مثله". (24) والعلوي مصيب في اعتراضه هذا، فإن عبارة الزجاجي السابقة غير مفهومة، وغريبة ويكتنفها الغموض.

10. الاعتراض على قول الزجاجي في باب اسم الفاعل: "إن عطفت على الاسم المخفوض باسم الفاعل اسماً، جاز في المعطوف الخفض، والنصب... تنصبه بإضمار فعل". (25)

ويدور هذا الاعتراض حول العطف على الاسم المخفوض باسم الفاعل، فهل ينصب المعطوف حملاً على محل المعطوف عليه، أو بإضمار فعل؟ قال الزجاجي بالأخير، وقد اعترضه العلوي، فقال: "فأما قول أبي القاسم: إن النصب إنما يكون جائزاً بإضمار فعل، فلا وجه له؛ لأن العطف على المحل كاف من غير حاجة إلى تقدير فعل، فيكون ناصباً له". (26) والذي أراه أن العلوي مصيب في اعتراضه؛ لأن العطف على المحل لا يستدعي تقديرًا، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

11. الاعتراض على الزجاجي فيما ذهب إليه في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل من جواز "حسن

(20) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1 ص37.

(21) الجمل ص66.

(22) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1 ص349.

(23) الجمل ص78.

(24) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1 ص367.

(25) الجمل ص85.

(26) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1 ص379.

## Yahya b. Hamza'nın, Zecacının (Cumel) İsimli Kitabına Karşı İtirazlarının Toplaması ve Çalışması

وَجْهٍ" بإضافة "حَسَن" إلى الوجه، وإضافة "الوجه" إلى الضمير عند سيبويه (27) وحده. (28)

لم يحظ ما ذهب إليه الزجاجي بقبول العلوي، ورأى أنَّ ما ذهب إليه أبو القاسم ليس دقيقاً؛ لأنَّ سيبويه لم يقل بهذا وحده، بل وافقه على ما ذهب إليه جمع كبير من النحاة، فقال: "فأما الزجاجي، فقد قال: إنَّ سيبويه قد أجاز هذه المسألة وحده، وخالفه جميع الناس من البصريين والكوفيين، وقالوا: هذا خطأ؛ لأنَّه قد أضاف الشيء إلى نفسه... وما قاله فاسد لأمرين: أما أولاً: فقوله: إنَّ سيبويه خالف فيها جميع الناس، فإنَّ أكثر الكوفيين، وأصحاب سيبويه وافقه عليها، وهكذا جماهير المتأخرين... وأما ثانياً، فلأنَّ عمدته في فسادها هو أنَّه أضاف الصفة إلى الوجه، ثم أضاف الوجه إلى المضمر، فكأنَّه أضاف الشيء إلى نفسه، وهذا فاسد، فإنَّ هذا ينتقض بمثل قولنا: "ضاربٌ وَجْهٍ"، فإنَّه أضاف الصفة إلى الوجه، وأضاف الوجه إلى ضميره، فكان يلزم امتناعها كما زعم، فلما كانت جائزة دل على بطلان ما قاله". (29) والذي أراه أنَّ العلوي محق فيما ذهب إليه؛ لأنَّ أبا القاسم جانب الصواب في أكثر من شيء، جانبه فيما نسبته إلى سيبويه من إجازة "حَسَنٌ وَجْهٍ"، وسيبويه حكم على ذلك بالوَدَاءِة، ولم ينص على الجواز، وكذلك جانب الصواب عندما نسب ذلك إلى سيبويه وحده، وثمة غيره. (30)

12. الاعتراض على الرَّجَاجِي لَعْدِهِ "الحسن الوَجْه" بالرفع من الوجوه القوية في الصفة المشبهة باسم الفاعل. (31)

ذكر الزجاجي الوجوه القوية في الصفة المشبهة باسم الفاعل، وقد بلغت عنده عشرة أوجه، ومن جملة هذه الأوجه العشرة قوله: "الحَسَنُ الوَجْه" برفع "الوجه" وقد اعترض العلوي على أبي القاسم لعده هذا الوجه من الأوجه القوية، فقال: "وقد عده من الوجوه القوية، وكان ينبغي أن يكون معدوداً في الوجوه الضعيفة؛ لخلو الصفة عن الضمير الراجع إلى الموصوف، فالحق إذاً أنَّ الوجوه القوية تسعة، جميع ما ذكره أبو القاسم كَلِّهِ لإقولنا: الحسن الوجه بالرفع". (32) والصواب فيما ذهب إليه العلوي من كون هذا الوَجْه ضعيفاً؛ لأنَّ الفيصل بين القبيح، والحسن هو حُلُو الصِّفَةِ عن ضمير الموصوف، أو عدم خلوها.

13. الاعتراض على الرَّجَاجِي في إعرابه لـ"كان" من قولك: "ما-كان- أحسن زيداً!". (33)

ذكر أبو القاسم الزجاجي أنَّ "ما" مبتدأ، و"كان" خبرها، واسم "كان" ضمير مستتر فيها، وما

(27) الكتاب ج1ص199. والحقيقة أنَّ سيبويه ذكر أنَّ هذا الوجه جائز في الشعر، وهو رديء، فقال: "وقد جاء في الشُّعْر "حَسَنٌ وَجْهٍ" شَبَّهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء؛ لأنَّه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سَبِّ الأوَّل كما أنه من سببه بالألف واللام". الكتاب ج1ص199.

(28) الجمل ص98.

(29) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1ص395.

(30) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ج1ص648، وما بعدها، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج1ص573.

(31) الجمل ص97.

(32) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1ص397.

(33) الجمل ص103.

بعد "كان" خبرها ولكن العلوي لم تَطْمِئَنَّ نَفْسُهُ إلى هذا الإعراب، فقال: "وزعم أبو القاسم أن "كان" خبر لـ"ما"، و"أحسن" وما بعده خبر لـ"كان"، وهذا فاسدٌ لأمور ثلاثة: أمّا أولاً: فلأنّ "كان" لا اسم لها ولا خبر... وأمّا ثانياً: فلأنّه يلزم أن يكون فِعْلُ التعجب على غير وزن أفعال، وهو خطأ. وأمّا ثالثاً: فلأنّه يلزم أن يكون خبر كان فعلاً ماضياً من غير قد". (34) والعلوي مصيب في اعتراضه؛ لأنّ أبا القاسم خرق إجماع النحاة في إعرابه هذا، وأتى بالغريب.

14. الاعتراض على أبي القاسم في إعرابه "زيداً" من "ما أحسن ما كان زيداً!". حيث قال: "إن أخرجتها فقلت: "ما أحسن ما كان زيداً!"، فالوجه الرفع... والنصب جائز على قبجه، على أن تجعله

خبر "كان"، ويضم اسمها فيها". (35)

ذكر أبو القاسم أنّ كلمة "زيد" في المثال السابق، الوجه فيها أن تكون مرفوعة، والنصب جائز على قبجه شريطة أن يكون خبر "كان"، ولم يرتض العلوي هذا الإعراب، فقال: "وقد أجاز أبو القاسم النصب في قولك: "ما أحسن ما كان زيداً!" فيكون زيد خبراً لـ"كان"، والاسم مضمّر فيها، وهو قبيح لا وَجْهَ لَهُ". (36) وليس الأمر كما ذهب إليه العلوي بل ثمة وجه لنصب زيد، فيجوز عند من جوّز إطلاق "ما" على أحاد من يعلم أن تقدراها بمعنى الذي، وتقدّر "كان" ناقصة رافعةً لضميرها وتنصب "زيداً" على الخبرية، وهذا ما رآه المبرّد (37)، وابن هشام. (38)

15. الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "كم" في مثل نحو قولك: "بكم ذرهم اشتريت ثوبك؟": "وإنما جاز إضمار"من" ههنا، وإن كانت حروف الخفض لا تضمّر؛ لأنّه قد عُرف

موضعها، وكثر استعمالها فيه، فجاز إضمارها لذلك، كما أضمروا "رُبّ"، قال

سيبويه (39): "ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين. (40)

ادعى العلوي أنّ أبا القاسم ذكر أنّ حذف حرف الجرّ "من" بين "كم" والاسم المجرور بعدها- كما سبق- لا خلاف فيه بين النحويين أجمعين، فقال: "فأمّا قول أبي القاسم: إنّه لا خلاف بين النحاة في الجر بإضمار الحرف- ههنا- فهو فاسد... فهو خطأ من جهة النقل، فإنّنا حكينا خلاف من ذكرناه من النحاة في جرّه بالمشابهة، فإذا لا وجه لما ادّعاه أبو القاسم من ذلك". (41) والحقيقة أنّي لم أجد في الجمل ما نسبه العلوي إلى أبي القاسم، فأبو القاسم لم يقل إنّ حذف حرف الجرّ "من" ههنا باتفاق النحويين أجمعين، ولكنه نسب ذلك إلى سيبويه، كما هو مثبت في نص الجمل، ويبدو

(34) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1 ص406.

(35) الجمل ص103.

(36) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1 ص407.

(37) المقتضب ج4 ص154.

(38) مغني اللبيب ص418.

(39) ينظر: الكتاب ج2 ص160. والجملة المنسوبة إلى سيبويه على لسان الزجاجي لا وجود لها في الكتاب، وهذا ما هو مثبت في نص الجمل.

(40) الجمل ص135.

(41) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1 ص488.

## Yahya b. Hamza'nın, Zecacının (Cumel) İsimli Kitabına Karşı İtirazlarının Toplaması ve Çalışması

لي أنَّ العُلوي نقل هذا الاعتراض برمته عن البطليوسي. (42) وهذا وما أوقعه في تجنيه على الزجاجي.

16. الاعتراض على الرَّجَاجِي لِإِفْرَادِهِ بِأَبَا أَسْمَاهُ "باب الجمع بين إنَّ وكان". (43)

رأى العلامة العُلوي أنَّه كان ينبغي للزجاجي ألا يفرد بابًا خاصًا للجمع بين "إنَّ وكان"، وكان الأولى والأجدرُّ به أن يدمجه مع باب "كان"، فقال: "هذا الباب كان ينبغي إدراجهُ في باب "كان" من غير حاجة إلى إفراجه باب على حياله" (44)، والعُلوي محق في اعتراضه، ولا حاجة إلى تكثير الأبواب، وينبغي أن يضم النظر إلى نظيره.

17. الاعتراض على الرَّجَاجِي فِي بَابِ "الإضافة" لتعليله عدم جواز الجمع بين الألف واللام والإضافة بقوله: "لأنَّ الاسم لا يتعرف من وجهين مختلفين". (45)

اعتراض العُلوي على عبارة الزجاجي السابقة؛ لأنَّها توهم أنَّه يجوز تعريف الكلمة من جهتين متفتحتين، فقال في تعليل عدم جواز الجمع بين الألف واللام والإضافة: "فلأنَّ أحد التعريفين كاف عن الآخر، فلا يجوز جمعهما بحال، وهذا أحسن من كلام أبي القاسم... فإنه يوهم أنَّه يجوز تعريف الكلمة من جهتين متفتحتين، فالتعليل بما ذكرناه رفع للاحتمال، وأقطع". (46) ويبدو لي أنَّ النسخة التي اعتمدها العُلوي فيها سقط، وهو منشأ اعتراض العُلوي؛ لأنَّ المثبت في النص المحقق لديَّ فيه زيادة تزيل هذا الإيهام، وهي: "ولا مُتَّفِقَيْنِ بل من وَجْهِ واحدٍ أبداً" (47) والعُلوي ناسخ لما قاله البطليوسي. (48)

18. الاعتراض على الرَّجَاجِي فِي بَابِ "الْبَدَاءُ" لكثرة استشهاده نثراً وشعراً. (49).

اعتراض العُلوي على الزجاجي؛ لأنَّه قد أسرف كثيراً في الاستشهاد للمسائل النحوية التي هو بصددِها، فقال: "وقد أكثر من هذه الشواهد من غير حاجة إليها كما ترى". (50) والعُلوي محق، فقد أسهب الزجاجي كثيراً في الاستشهاد للمسألة الواحدة، ولاداعي إلى ذلك.

وَلَوْ تَرَى إِذْ وَفُفُوا عَلَى النَّارِ فَمَا لَوْ 19. الاعتراض على الرَّجَاجِي لِإِيرَادِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَلِيَّ تَنَا نَزُدُ وَلَا نُكذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنُكُونُ مِنْ آلِ مُؤْمِنِينَ﴾ (51) في باب "الفاء". (52)

لم يرتض العُلوي صنيع أبي القاسم عندما أورد الآية الكريمة في باب "الفاء"، مع أنَّ الفعل

(42) إصلاح الخلل ص239.

(43) الجمل ص141.

(44) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1 ص505.

(45) الجمل ص144.

(46) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1 ص518.

(47) الجمل ص144.

(48) إصلاح الخلل ص245.

(49) الجمل ص147.

(50) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1 ص530.

(51) الأنعام (27).

(52) الجمل ص194.

المضارع "ولا نُكذِّبُ" منصوب بـ"أن" مضمرة بعد الواو لا الفاء، فقال: "وكان ينبغي إيرادها في باب الواو؛ لأنَّ الاحتجاج على الشيء إنما هو بنظيره، لا بما يخالفه". (53) والعلوي مصيب في اعتراضه، ولا أظنُّ أنَّ أبا القاسم تعمد هذا وهو سهو منه.

20. الاعتراض على قول الرَّجَّاجِي في باب "من مسائل إذن": "إذا ابْتَدَأَتْ بها، نَصَبَتْ بها الفعل ولم يجز الإلغاء". (54)

اعتراض العلوي على عبارة الزجاجي السابقة لكونها مطلقةً، وذلك لأنَّ "إذن" قد يُبتدأُ بها، ومع ذلك لا تنصب؛ لأنَّ الفعل المضارع بعدها للحال، كما في قولك لمن يحدثك: "إذن تُصدِّقُ"، فقال: "وهذا ليس على إطلاقه لأمرين: أمَّا أولاً: فلائُ الفعل إذا كان للحال لم يكن إلا رفعه. وأمَّا ثانياً: فلائُ سببوه قال: وزعم عيسى بن عمر النحوي أنَّ ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذلك بالرفع". (55) والعلوي مصيب؛ لأنَّ العبارة السابقة لا بد من تقييدها، فيقال: "إذا ابتدأت بـ"إذن"، ولم يكن الفعل فعل حال"، والعلوي مسبق بهذا الاعتراض، فقد سبقه إليه البطلوسي. (56)

21. الاعتراض على أبي القاسم لفصله بين "كان" وأحواتها، وأفعال المقاربة" بأبواب آخر". (57)

اعتراض العلوي على أبي القاسم لفصله بين باب "كان" وأحواتها، وأفعال المقاربة" بستة وأربعين باباً، ورأى أنَّه كان ينبغي له أن يجعل باب "أفعال المقاربة" عقب باب "كان" وأحواتها؛ لأنَّ هذين البابين متقاربان من حيث العمل، فقال: "واعلم أنَّه كان ينبغي (58) من أبي القاسم إيراد هذه الأفعال على إثر الكلام في الأفعال الناقصة؛ لأنَّها منها، فهذه منه إساءة في النظم والترتيب". (59)، والعلوي مصيب في اعتراضه؛ لأنَّ الجمع بين الأشباه والنظائر أولى من التفريق بينها.

22. الاعتراض على أبي القاسم، فيما ذهب إليه من كون رفع "مُسَحَّتْ ومُجَلَّفٌ" إنَّما يكون على رواية من روى "يدع" بفتح الياء والدال (60) في قول الفرزدق:

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانٍ لم يدعُ \* منَ المالِ إلا مُسَحَّتًا أو مُجَلَّفًا (61)

(53) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1ص168.

(54) الجمل ص196.

(55) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1ص164.

(56) إصلاح الخلل ص265.

(57) الجمل ص46، و200.

(58) الصواب أن يقال: كان ينبغي لأبي القاسم، وليس من أبي القاسم؛ لأنَّ هذا الفعل قد استخدم في القرآن الكريم ست ومأ علمناه الشبغ وما {سور يس الآية40} وقوله: { لا الشمسُ ينبغي لها أن تُدركَ القمرَ } مرات باللام، كما في قوله تعالى: سورة يس الآية (69) اللهم إلا أن يقال: إنَّ الفعل (ينبغي) ضمن معني يُطلَّبُ، فتعدَّى تعديته، ولا داعي إليه هنا، {ينبغي له} ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص40، تأليف: محمد العدناني، دار النشر: مكتبة لبنان-بيروت.

(59) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1ص164.

(60) الجمل ص204.

(61) البيت للفرزدق، وهو من البحر الطويل، وموجود في: طبقات فحول الشعراء ج1ص21، وج2ص368، تأليف: محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار النشر: دار المدني-جدة-، ومعاني القرآن ج2ص309، تأليف: أبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار النشر: جامعة أم القرى-مكة المكرمة- الطبعة: الأولى، 1409هـ. وإعراب القرآن للنحاس ج2ص195، وج3ص43، وصح الأعشى في صناعة الإنشا ج14ص153، تأليف: أحمد بن علي القلقشندي،

## Yahya b. Hamza'nın, Zecacının (Cumel) İsimli Kitabına Karşı İtirazlarının Toplaması ve Çalışması

اعتراض العلوي على أبي القاسم؛ لأنه يرى أن رفع "مُسَحَّتٍ ومَجْلَبٍ" إنما يكون على رواية من رَوَى "يَدَع" بفتح الياء والدال، ورأى العلوي أن رفعهما إنما يكون على رواية من روى "يَدَع" بفتح الياء وكسر الدال بمعنى "بقي"، فقال: "وظاهر كلام أبي القاسم أن رفعهما جميعاً إنما هو على رواية من روى "يَدَع" بفتح الياء والدال؛ لأنه ذكرهما على آخر هذه الرواية، وهذا خطأ منه، فإن رفعهما إنما هو على فتح الياء وكسر الدال لا غير، فقد أساء في الإطلاق كعادته في غيره". (62)، والعلوي مصيب في اعتراضه؛ لأن رفعهما لا يستقيم على رواية فتح الياء والدال من "يَدَع"، ولا داعي إلى حمل رواية "يَدَع" بفتح الياء والدال على معنى "لم يَبْقَ" مادام أن هناك روايةً بمعنى يبقَى، وهي رواية "يَدَع" بفتح الياء وكسر الدال.

23. الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "ما يجزم من الجوابات": "وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوباً، كان بغير الفاء مجزوماً". (63)

لم يحظ إطلاق الزجاجي السابق بقبول شرح جملة (64)، فقد اعترضه العلوي ورأى أن هذا الإطلاق فاسد، فقال: "وهذا فاسد-أيضاً- فإن الجحد يكون جوابه نصباً مع الفاء حسناً، ولا يجوز جزمه بغير الفاء". (65) حقاً لاتصح عبارة أبي القاسم السالفة، وتنقصها الدقة العلمية؛ لأن جواب النفي لا يجزم، إنما يكون منصوباً بإضمار أن بعد الفاء، أو بالفاء نفسها على مذهب الجرمي، والكوفيين. (66)

24. الاعتراض على قول أبي القاسم في باب الجزاء: "وإذا جئت بعد جواب الجزاء بفعل معطوف، كان لك فيه ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، والرفع على القطع والاستثناف، والنصب بإضمار أن... وقال عز وجل: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوهُمَا فَيَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَبِّرُوهُمَا يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْزِبُ فَمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (67). فيجوز في "يُغْفِرُ" الرفع على القطع، والجزم بالعطف على الجزاء، والنصب بإضمار أن". (68)

وقد اعترض العلوي على عبارة أبي القاسم الأنفة، فقال: "وظاهر كلامه أن الأوجه الثلاثة إنما تجوز في "يُعَذِّبُ"، وليس الأمر كما قال، وإنما هي جائزة فيهما جميعاً؛ لأن وجه الجواز قائم فيهما جميعاً، فلا وجه لتخصيص أحدهما دون الآخر". (69) ومنشأ اعتراض العلوي هنا سقط في

تحقيق: عبد القادر زكار، دار النشر: وزارة الثقافة-دمشق - وتفسير البحر المحيط ج2ص275، وج3ص35، و ص497، وج6ص229.

(62) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1ص653، وقد سبق البطلوسي العلوي بهذا الاعتراض. إصلاح الخلل ص268. (63) الجمل ص210.

(64) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج2ص192.

(65) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1ص672.

(66) إصلاح الخلل ص273.

(67) سورة البقرة، من الآية (284).

(68) الجمل ص213.

(69) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج1ص684.

النسخة التي اعتمدها، وقد أثبت محقق الجمل الزيادة التي تزيل هذا الاعتراض، وهي: "يجوز في "يَغْرُؤُ"، و"يَعْدَبُ" الرفع والنصب والجزم" (70). ولعل متابعته البطليوسي في "إصلاح الخلل" هي التي جعلته يقع فيما وقع فيه سابقه. (71)

25. الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "ما يُنْصَرَفُ وما لا ينصرف": "الاسم الذي ينصرف هو الذي يُنَوَّنُ وَيُخَفِّضُ، وغير المنصرف لا ينون ولا يخفض". (72)

لم تنل عبارة أبي القاسم السابقة قبول العلوي، فقال: "فأما قول أبي القاسم: "إنَّ المنصَرِفَ من الأسماء هو ما يدخله التنوين والخَفْضُ، فهو فاسدٌ، فإنَّه كان يلزم أن يكون قولنا: غلامي، والرجل، والزيدون، والزيدان غير منصرفه؛ لأنَّ التنوين لا يدخلها، وقوله: ثانياً: إنَّ غير المنصرف هو ما لا يدخله التنوين والخفض هو فاسد أيضاً". (73)، وما ذهب إليه أبو القاسم غير متين؛ لأنَّ قولك: "الرجل"، وما شابهه منصرف، ومع ذلك لا يدخله التنوين، وعلى قول أبي القاسم ينبغي أن يكون "الرجل" وما شابهه غير منصرف لأنَّه لا يدخله التنوين، والصواب أن يقال في تعريف المنصرف: "هو المعرَّب السالم من العلل الجاعلته كالفعل في الفرعية والتقل. (74)

26. الاعتراض على أبي القاسم لنسبته بيتاً من الشعر للفردق إلى الأخطل (75) وهو قوله:  
منهُنَّ أَيَّامٌ صَدَقَ قَدِ عَرِفَتْ بِهَا\*\*\* أَيَّامٌ واسِطٍ والأَيَّامُ مِنْ هَجْرًا (76)

لم يرتض العلوي نسبة البيت السابق إلى الأخطل، ورأى أنه للفردق، فقال: "وقد وقع في الجمل منسوباً إلى الأخطل، وهو خطأ، والحق أنه من الشعر المشهور للفردق". (77) والحقيقة أنَّ أبا القاسم لم يصرح بقاءل هذا البيت، حسب نص الجمل المحقق عندي، وإنما قال: قال الشاعر، دون أن يبين من هو هذا الشاعر، وعلى أي حال، فالعلوي ناقل ماقاله البطليوسي قبله، وهو محق في هذا الاعتراض. (78)

27. الاعتراض على قول الزَّجَّاجِي في باب "الإغراء": "ولا يجوز أن يُعْرَى بِغَائِبٍ". (79)

اعتراض العلوي على الزجاجي في عبارته السابقة، ورأى أنه كان ينبغي له أن يقول: "للغائب"

(70) الجمل ص213.

(71) إصلاح الخلل ص276.

(72) الجمل ص218.

(73) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2ص11.

(74) شرح الكافية الشافية ج2ص70.

(75) الجمل ص226.

(76) البيت منسوب إلى الفردق، وهو موجود في ديوانه ص208، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار النشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، 1407هـ/1987م، وهو من البسيط، وموجود في كتاب سيبويه ج3ص243، وشرح أبيات سيبويه للسريافي ج2ص179، وخزانة الأدب ج11ص142، ويروى "أيام فارس والأيام"، مكان "أيام واسط"، في بعض الروايات، ويوم هجر: هو يوم مقتل أبي فديك الخارجي. ينظر: شرح أبيات سيبويه للسريافي ج2ص180.

(77) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2ص11.

(78) إصلاح الخلل ص295.

(79) الجمل ص244.

مكان "بغائب"؛ لأن الإغراء بالغايب جائز دون الإغراء له، فقال: "واعلم أن الإغراء إما أن يكون بالغايب، أو للغائب، فإن كان الأول، فهو جائز لا محالة، ولهذا فأنت تقول: "عليك زيدًا" سواء كان حاضرًا، أم غائبًا، فأما قول أبي القاسم: "ولا يجوز أن يغرى بغائب، فهو خطأ". (80)، والعلوي مصيب في اعتراضه هذا، ولكنني أعزو هذا الخطأ إلى الناقل، أو ناسخ الكتاب، لأن الزجاجي لا تفوته مثل هذه الأمور، والعلوي نقل ما قاله البطلوسي. (81)

28. الاعتراض على أبي القاسم لتقديمه الشاذ في النسب على القياسي. (82)

شرح العلوي في باب النسب ببيان الشاذ، ثم أرفده بالقياسي، وهذا ما جعل العلوي يعترض عليه، فقال: "اعلم أن النسبة قد تأتي جارية على الأقيسة، وتكون خارجة عنها، فهذان قسمان... ويؤخر الكلام في غير الجاري من حيث كان الجاري أحق بالتقديم لموافقته الأقيسة النحوية، وقد قدمه أبو القاسم، والأولى تأخيرُهُ" (83). والحق ما ذهب إليه العلوي، فالأولى تقديم القياسي على الشاذ؛ لأن ذلك هو سنة النحاة في كتاباتهم قديمًا، وحديثًا.

29. الاعتراض على قول الزجاجي في باب "ألف الوصل وألف القطع" لمحاولته حصر همزات القطع: "وإذا رددت ألف الوصل إلى نفسك، صارت مفتوحة مقطوعة، ولم تكن ألف وصل، فقلت: "أنا أضرب زيدًا"... وإذا رددت ألف القطع إلى نفسك، صارت مضمومة، كقولك: "أنا أعطى". (84)

اعتراض العلوي على عبارة أبي القاسم الأئفة الذكر؛ لأنه يرى أن أبا القاسم أراد أن يحصر همزات القطع، فقال: "فأما قول أبي القاسم... فهذا لا وجه له إذ لا حاجة بنا إلى حصر همزات القطع لكثرتها وانتشارها، وإنما يكفينا حصر همزات الوصل، وما عداها تكون قطعًا، وهذا أسهل وأخصر". (85)، وليس ما ذهب إليه العلوي بشيء، فالزجاجي ما صرح بمراده من عبارته الأئفة الذكر، وإنما ذكر ماذر للتتمثيل دون الحصر، فما ذهب إليه العلوي لا يعدو كونه تحاملاً على أبي القاسم.

30. الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "المعرب والمبني": "ويقال-أيضاً- للرجل إذا كان عنده خيلٌ عتاقٌ عزابٌ، أو كان عارفاً بها: مُعربٌ". (86)

ذكر العلوي أن "المعرب" يطلق على الرجل العالم بالخيل العرب، الفارس في إدراك صفاتها، وأما إطلاقه على من عنده خيلٌ عربية فحسب، دون أن يكون عالمًا بصيرًا بشؤونها، فهذا مما لا وجه له، وقد اعترض العلوي على عبارة الزجاجي السابقة، فقال: "فأما قول أبي القاسم: إنَّ

(80) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2ص106، وما بعدها.

(81) إصلاح الخلل ص299.

(82) الجمل ص252.

(83) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2ص141.

(84) الجمل ص259.

(85) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2ص162.

(86) الجمل ص262.

"المعرب" هو من كان له خيلٌ عربية، فهذا فاسد، فإنَّ الرجل قد تكون له خيل عربية، ولا تكون له معرفة بالخيل العراب، فالأجود في تفسيره ما ذكرناه". (87)، ولا أرى بأساً في عبارة الزجاجي؛ لأنَّ المعرب من له خيل عراب، ك"المطفل" ذات الطفل من الإنسان والحيوان.

31. الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "المعرب والمبني": "وليس في الأفعال شيءٌ يبنى على الضمِّ، ولا على الكسر، وإنَّما يكسر منها ما يكسر لالتقاء الساكنين". (88)

وقد اعترض العلوي على عبارة أبي القاسم الآتفة؛ لأنه ادعى أنَّه ليس ثمة في الأفعال ما يبنى على الضم، ولا على الكسر، فقال عن حالات بناء الأفعال: "وثانيها: أن تكوني مبنية على الضم، وهذا كقولنا في الأمر لجماعة الرجال: "أَحْضُرُوا يا رجال... وثالثها: أن تكون مبنية على الكسر كقولنا: "اضربن يا هند". (89) وقد أتى العلوي في اعتراضه هذا بالعجيب عندما ادعى أنَّ الفعل "أَحْضُرُوا"، مبني على الضم، وهو مبني على حذف النون؛ لأنَّ مضارعه من الأفعال الخمسة، والعجب الآخر عندما ادعى أنَّ الفعل "أَضْرِبُوا" الموجه إلى المؤنثة المخاطبة مبني على الكسر، وهو كسابقه، وليس العلوي مصيباً في اعتراضه هذا؛ لأنَّ ما ذهب إليه أبو القاسم هو الحق، فليس في الأفعال ما هو مبني على الكسر، وليس فيها ما هو مبني على الضم في الأصل، فالفعل الماضي "ضَرَبُوا"، مبني على الضم في الظاهر، لكن الضمة التي على الباء للمناسبة، والباء في الأصل مفتوحة.

32. الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "المقصور والممدود" معرفاً بالمقصور: "هو ما كانت في آخره ألفٌ ساكنة". (90)

رفض العلوي تعريف أبي القاسم للمقصور، ورأى أنَّ هذا التعريف قاصرٌ، فقال: "فأما قول أبي القاسم في تعريف المقصور... فهو وإن كان موصلاً إلى فهم المقصور، لكنه يفتسُد لأمرين: أمَّا أولاً: فلأنَّه قال فيه: ما كان آخره ألفٌ ساكنة، والألف لا تكون إلا ساكنة... وأمَّا ثانياً: فلأنَّه لم يشر إلى أنَّ المقصور إنَّما يكون في المعربات". (91) والحقيقة أنَّ تعريف أبي القاسم ليس ما نَعَا، فَيَدْخُلُ فيه نحو: "هذا" وما شابهه، فالعلوي مصيب في اعتراضه.

33. الاعتراض على الزجاجي في باب "المذكر والمؤنث" لذكره ما يؤنث وما لا يؤنث في كتب النحو. (92)

اعتراض العلامة العلوي على أبي القاسم؛ لأنَّه ذكر في باب "المذكر والمؤنث" كثيراً من الألفاظ التي تؤنث، والتي تذكر، وما يجوز فيه الوجهان، ورأى العلوي أنَّ هذه الألفاظ مظانها

(87) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2 ص167.  
 (88) الجمل ص264.  
 (89) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2 ص183.  
 (90) الجمل ص283.  
 (91) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2 ص223.  
 (92) الجمل ص290.

## Yahya b. Hamza'nın, Zecacının (Cumel) İsimli Kitabına Karşı İtirazlarının Toplaması ve Çalışması

كتب اللغة، فقال معللاً اعتراضه: "فلأَنَّ موضعه إنَّما هو كتب اللغة؛ لكونه أمرًا مسموعًا يُقْرَأُ في موضعه، فلا ينبغي إيراده في الكتب القياسية النحوية". (93). والعلوي مصيب في اعتراضه هذا، فليس ما يؤنث ويذكر من النحو في شيء، ومكانه كتب اللغة.

34. الاعتراض على قول الرُّجَّاجِيّ في باب "ما يؤنث من جسد الإنسان ولا يجوز تذكيره"...: والكف، والعجز، والذراع". (94)

ذكر الزجاجي في باب "ما يؤنث من جسد الإنسان ولا يجوز تذكيره" مجموعة من الألفاظ وافقه على معظمها العلوي، ولم يتفق معه في ثلاث كلمات، ورأى أنه يجوز مع تأنيثها التذكير، فقال: "كل ما ذكره صحيح منها إلا ألفاظاً ثلاثة: أولها: العجز، وقد حكى أبو جعفر النحاس فيه التذكير (95)، قال أبو نصر الجوهري: العجز مؤخر الشيء يذكر، ويؤنث (96)... وثانيها: الكراع، ذكر ابن قتيبة أنه يذكر، ويؤنث، قال أبو نصر الجوهري... يذكر ويؤنث (97)... وثالثها: الكف: ذكر بعض النحاة أنه يذكر ويؤنث (98)". (99) وما دام أنه ثبت في كتب اللغة التأنيث والتذكير، فالعلوي مصيب في اعتراضه، وما قاله العلوي منقول عن البطلوسي. (100)

35. الاعتراض على قول الرُّجَّاجِيّ في باب "ما يُؤنث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره": المَوْسَى... والدُّؤْدُ... والريح". (101)

ذكر الزجاجي في هذا الباب ما لا يجوز فيه إلا التأنيث، وقد اعترض العلوي على ثلاثة ألفاظ، وذكر أنّ ثمة خلافاً فيها، فقال عن هذا الباب: "و ما ذكره فيه صحيح إلا ثلاثة ألفاظ وقع فيها خلاف وشجار: أولها: المَوْسَى (102) وهي التي يحلق بها... وثانيها: الدُّؤْدُ، وهو اسم لما بين الثلاث إلى العشر من الإبل، وفيها مذهبان: أمّا أولاً، فتكون مؤنثة، وهذا هو مذهب أكثر أئمة الأدب... وحكي عن المبرّد أنّ أكثر ما يستعمل الذود في الإناث من الإبل، ويجوز استعماله في غير المؤنث (103)، وثالثها: اسم الريح". (104) والعلوي مصيب في اعتراضه هذا، فقد ثبت في كتب اللغة التأنيث والتذكير للفظين الأولين، وأمّا "الريح"، فلم أجد من قال بجواز تذكيرها،

(93) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2 ص260.

(94) الجمل ص293.

(95) إصلاح الخلل ص306.

(96) الصحاح مادة (ع ج ز).

(97) المرجع السابق نفسه مادة (ك ر ع).

(98) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2 ص272.

(99) إصلاح الخلل ص306.

(100) المرجع السابق نفسه ص306.

(101) الجمل ص293، وص294.

(102) ذكر صاحب تاج العروس أنه يجوز فيها الوجهان. تاج العروس مادة. (م و س).

(103) الكامل في اللغة والأدب ج1 ص59.

(104) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2 ص274.

والعلوي يسير في هذا الاعتراض على خطأ البطلوسي. (105)

36. الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "ما يُؤْتَى ويذكر من أعضاء الحيوان": "أولها: العين (106)... وثانيها: العاتق (107)... وثالثها: القفا".

اعتراض العلوي على أبي القاسم لذكره هذه الألفاظ في قسم ما يجوز فيه وجهان، ورأى أنَّ هذه الألفاظ الثلاثة مختلفٌ فيها، فقال: "وكل ما ذكره في هذا الباب صحيحٌ إلا أمورًا ثلاثة، وقع فيها خلافٌ، أولها: العين... وثانيها: العاتق... وثالثها القفا". (108) وفي هذا الاعتراض أخطأ العلوي عندما نسب إلى الزجاجي أنَّه ذكر "العين" في هذا الباب، والزجاجي لم يذكرها، وأمَّا اللفظان الآخران، فثمة خلاف فيهما. (109)

37. الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "ما يُدَكَّرُ من الأَعْضَاءِ ولايجوز تأنيثه": "... والمعنى واحد الأمعاء. (110) (111)".

اعتراض العلوي على أبي القاسم في هذا الباب؛ لأنَّه ذكر كلمة "المعنى" فيما يجوز تذكيره دون تأنيثه، فقال: "وما ذكره فيه صحيحٌ إلا قوله: "المعنى" واحد الأمعاء، فإنَّه يذكر ويؤنث". (112) والعلوي مصيب في اعتراضه ومتابع للبطلوسي. (113)

38. الاعتراض على أبي القاسم لإقحامه مالميس من النحو في كتب النحو في باب "الأفعال المهموزة" (114).

ذكر أبو القاسم في هذا الباب كثيرًا من الكلمات المهموزة كـ "قَرَأَ، وَأَقْرَأَ، وَتَوَاطَأَ، واستقرَأَ"، وغير ذلك كثير، واعتراض العلوي على أبي القاسم لذلك؛ لأنَّ هذا الباب أليق بكتب اللغة، فقال: "واعلم أنَّ هذا الباب موردُه الكتب اللغوية؛ إذ ليس من الأقيسة النحوية في وُرْدٍ ولا صَدْرٍ". (115) والعلوي مصيب في اعتراضه، فليس هذا الباب من النحو في شيء.

39. الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "الأفعال المهموزة": "... وَأَزْجَأْتُ الأَمْرَ... واشتَحَدْتُ فلائِنَّ

(105) الجمل ص310

(106) لم يذكر صاحب الجمل كلمة "العين" مع ما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان، وهذا ما ادعاه العلوي. ينظر الجمل ص295

(107) العاتق ما بين المنكب والعنق، والخمُرُ القديمة، وفرخُ الطائر حين يسقط ريشه الأول وينبت له ريش قوي. المعجم الوسيط. مادة (ع ت ق).

(108) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2 ص276، و277

(109) ينظر: إصلاح الخلل ص314

(110) قال: "المعنى" واحد الأمعاء؛ ليخرج المعنى الذي يراد به شعب ضيق في الجبل، فهذا لاخلاف في تذكيره، وهو ليس من الأعضاء. إصلاح الخلل ص318، والمعجم الوسيط مادة: (م ع ي).

(111) الجمل ص295

(112) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2 ص277

(113) إصلاح الخلل ص318

(114) الجمل ص297

(115) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2 ص279

لفلان، واستخذأْتُ له" (116)

بعد عرض عبارة أبي القاسم السابقة، قال العلوي معترضاً على هاتين الكلمتين: "أُرْجَأُ،  
واستخذأْتُ": "واعلم أنّ الشيخ أبا القاسم أورد في هذا الباب ألفاظاً من الأفعال المهموزة، وكلّها  
صحيحة لا غبار عليها ما خلا كلمتين، ففيهما نظر وخلاف: الأولى منهما: خذأْتُ لفلان، أي:  
خضعت له، وقد حكى الجوهري عن الكسائي أنّه يقال فيه: خذيت لفلان، وخذأت  
له (117)... اللفظة الثانية: ﴿قَالُوا أَرَّجَهُ وَآخَاهُ وَأَبَوْعَثَ فِي آلِ مَدْيَنَ حَثِيرِينَ﴾ (118)  
سورة الشعراء. مهموزاً، قال أبو عمرو بن العلاء: هو مهموز... وأما ثانياً: فترك الهمز، وعلى هذا  
قرأ من قرأ (119) ﴿قَالُوا أَرَّجَهُ وَآخَاهُ﴾ (120). وما ذهب إليه العلوي صواب، فالكلمتان يجوز  
فيهما الهمز، وترك الهمز، وقد سبق البطليوسي العلوي في هذا الاعتراض فيما يتعلق  
بكلمة "استخذأْتُ". (121)

40. الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "الإدغام": "ومن الشاذ قولهم في "أَحْسَنْتُ  
الشيء": "أَحْسَنْتُ"، وفي "مَسَسْتُ": "مَسَسْتُ"، وفي: "ظَلَيْتُ": "ظَلَيْتُ". (122)

اعترض العلوي على أبي القاسم الزجاجي لإيراده كلمات في نصح السابق في باب "الإدغام"  
مع أنّها لا تمت إلى الإدغام بصِلّة، فقال: "واعلم أنّه لا وجه لإيراد مثل هذا في الإدغام الشاذ؛ لأنّه  
لا إدغام ههنا في حال؛ لأنّ الحرف الأول فيما ذكره متحرّكٌ، والثاني ساكن سكوناً لازماً، وما كان  
هذاحاله، فالإدغام فيه متعذّرٌ؛ لمخالفته لقياس الإدغام، وإنّما يكون معدوداً من شواذ  
الإعلاج". (123)

### الخاتمة

بعد عرض اعتراضات العلامة يحيى بن حمزة العلوي، والوقوف عندها، ودراستها، خلصت إلى  
النتائج التالية:

1. اعتمد العلوي كثيراً على كتاب إصلاح الخليل للبطليوسي، ومتابعته له دفعته إلى بعض  
الاعتراضات التي لم تكن صائبة، وذلك كما في المسألة رقم 24 وغيرها.

(116) الجمل ص297.

(117) الصحاح مادة. (خ ذ أ). وانظر: إصلاح الخلل ص332.

(118) الشعراء (36).

(119) قرأ ابن كثير وهشام عن ابن عامر "أرجئه" مهموزة بواو بعد الهاء في اللفظ، وقرأ أبو عمرو "أرجئه" مضمومة الهاء  
من غير إشباع اكتفاءً بالضمّة عن الواو لأنها نابت عن الواو، وقرأ عاصم وحمزة "أرجئة" بترك الهمزة وسكون الهاء. ينظر:  
السبعة في القراءة ص208، وصد287، وإملاء ما من به الرحمن من وجه الإعراب والقراءات ج1 ص281.

(120) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2 ص284.

(121) إصلاح الخلل ص332.

(122) الجمل ص417.

(123) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ج2 ص284.

2. لا أرى بأساً في تسمية الزُّجَاجِيِّ "كان وأخواتها" حروفاً ، لأنه لا يقصد أنها حروف دلت على معنى في غيرها، وإنما هذا-والله أعلم- من قبيل المجاز، فقد أطلق الحرف، وأراد الكلمة، وسيبويه قد سَمَى الأسماء، والأفعال حروفاً كما سبق في بحثنا.
3. كان العلويّ متحاملاً على الزُّجَاجِيِّ في بعض اعتراضاته، وذلك كما في مسألة همزة القطع رقم 29، وادعاؤه أن الزُّجَاجِيِّ حاول حصر همزات القطع.
4. لم يكن العلوي مصيباً حين ادعى أن الفعل في قولك: (أخضُرُنَّ يَارِجَال) مبني على الضم، ولم يكن مصيباً حين ادعى أن الفعل في قولك: (اضربن يا هند) مبني على الكسر، وكان هذا الادعاء في سياق رده على الزجاجي الذي نفى أن يكون هناك من الأفعال ما هو مبني على الضم، أو الكسر، وقد سبق تعليقي على ذلك في المسألة رقم 31

### المصادر والمراجع

#### القرآن الكريم

1. إعراب القرآن، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د/زهير غازي زاهد، دار النشر: دار النهضة العربية، الطبعة: الثالثة 1409هـ/1988م.
2. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المتوفى سنة (616 هـ)، دار النشر: المكتبة العلمية- لاهور - باكستان، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض.
3. الإيضاح في شرح المفصل، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، دار النشر: مطبعة العاني-بغداد.
4. تفسير البحر المحیط، تأليف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، (المتوفى سنة: 745) دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - 1422هـ - 2001م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق (1) د. زكريا عبد المجيد النوفي (2) د. أحمد.
5. الجمل في النحو، تأليف: أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د/علي توفيق الحمد، دار النشر: مؤسسة الرسالة، ودار الأمل-سوريا، والأردن، الطبعة: الثانية، 1405هـ/1985م.
6. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - 1998م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد نبيل طريفي/اميل بديع البعقوب.
7. شرح أبيات سيبويه للسيرافي المتوفى سنة: (385). دار النشر: دار الجيل. تحقيق: د. محمد الريح هاشم.
8. شرح جمل الزجاجي، تأليف: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي، تحقيق:

## Yahya b. Hamza'nın, Zecacının (Cumel) İsimli Kitabına Karşı İtirazlarının Toplaması ve Çalışması

د/صاحب أبو جناح.

9. صبح الأعشى في كتابة الإنشاء، تأليف: القلقشندي أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (المتوفى 827هـ). دار النشر: وزارة الثقافة - دمشق - 1981، تحقيق: عبد القادر زكار.
10. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م.
11. طبقات فحول الشعراء، تأليف: محمد بن سلام الجمحي (المتوفى 231هـ). دار النشر: دار المدني - جدة، تحقيق: محمود محمد شاكر.
12. كتاب سيبويه، تأليف: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، دار النشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
13. كتاب الحلال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تأليف: أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي.
14. كتاب السبعة في القراءات، تأليف: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، دار النشر: دار المعارف - مصر - 1400هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: شوقي ضيف.
15. الكامل في اللغة والأدب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د/محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النشر: دار الفكر العربي - القاهرة - الطبعة: الثالثة، 1417هـ/1997م.
16. معاني القرآن الكريم، تأليف: النحاس، دار النشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة - 1409، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد علي الصابوني.
17. معجم الأخطاء الشائعة، تأليف: محمد العدناني، دار النشر: مكتبة لبنان - بيروت.
18. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تأليف جمال الدين ابن هشام الأنصاري، (المتوفى 761هـ) دار النشر: دار الفكر - دمشق - 1985، الطبعة: السادسة، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله.
19. المعجم الوسيط تأليف: إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، دار النشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
20. المفصل في صنعة الإعراب، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (المتوفى سنة: 538)، دار النشر: مكتبة الهلال - بيروت - 1993، الطبعة: الأولى، تحقيق: د/ علي بو ملحم.
21. المقتضب، تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، دار النشر: عالم الكتب. - بيروت، تحقيق: محمد عبد الخالق عظمة.
22. المنهاج في شرح جمل الزجاجي، تأليف: يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: هادي عبد الله ناجي، دار النشر: مكتبة الرشد، مصر، 1430هـ/2009م.